

صندوق النقد ايجابي ويشدّد على إصلاحات بنوية وزير المال: لا ضرائب جديدة في ظل الإنكماش

أبصرت الخطة الاقتصادية النور في نسختها النهائية وستمتد مفاعيلها الى خمس سنوات. لكن السؤال: هل ستتاح للحكومة فرص التطبيق، وخصوصا في الملفات الإصلاحية الاساسية، في الكهرباء وضبط المعابر وترشيق القطاع العام، التي تفتح وحدها الباب امام لبنان لاعادة بناء الثقة والصدقية اللتين يحتاج اليهما لاستقطاب الدعم الدولي



وزير المال الدكتور غازي وزني.

هذا السؤال يتطلب هذه المرة الاجابة الحازمة، لأن الاصداء الايجابية التي ابداهها صندوق النقد الدولي حول ما تضمنته الخطة، ارفقها مع تشديد على خطوات عملية اوسع، في جديّة تنفيذ هذه الاصلاحات المنتظرة منذ مدة طويلة.

خطة الانقاذ في نسختها النهائية تتكامل بشقين، الاول مالي اضيفت اليه افكار طرحتها الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة والخبراء، في اجتماعات عقدت في السرايا الحكومية، بناء على ارادة رئيس الحكومة حسان دياب لاشراكهم في الانقاذ، لانهم ايضا اصحاب الشأن. والشق الثاني اقتصادي واجتماعي سيتبلور في شكل نهائي ومبدئي مطلع ايار.

"الامن العام" حاورت وزير المال الدكتور غازي وزني حول هذه الخطة وتفصيلها، وعن الخطوات التنفيذية لبدء الاصلاحات الاساسية المتعلقة بقطاعات الكهرباء والمعابر والمرافق العامة والاتصالات التي تمثل الشرط الاساس لنيل ثقة المجتمع الدولي، فلم ينكر ان "الحكومة تقوم بها لكن ببطء شديد جدا".

وطمأن الى ان "لا اجراءات ضريبية تمس جيوب الناس". لكن الخطة لا تخلو منها، الا ان "تطبيقها سيكون بعد عودة الدورة الاقتصادية الى طبيعتها".

هل تختلف الخطة الاقتصادية البديلة التي نوقشت اليوم بالارقام والتوجهات، بناء على ردود الفعل وتحديد الملاحظات التي صدرت عن اجتماعات السرايا الحكومية مع الهيئات الاقتصادية ورؤساء نقابات المهن الحرة، وما هي ركائزها؟

عودة الصدقية ودور السياسيين

يجمع الكل على ان التطبيع السياسي والانتعاش الاقتصادي يمران بوفاق وطني صحيح وحقيقي، لا تؤمنه ولا تضمنه الا سلطة ديمقراطية حقيقية لن تتحقق الا عبر قانون انتخابي سليم (قانون النسبية او قانون صوت واحد لمنتخب واحد)، او اية صيغة اخرى تؤمن التمثيل الشعبي الحقيقي.

كذلك يتطلب هذا الوفاق تنقية الادارة العامة وتحديثها، واعادة التوازن الى موازنة الدولة، وليس الانقسام بين الاطراف الذين يتبعون سياسة الكيدية. علما ان ترشيح الادارة والتصحيحات المفروضة على المؤسسات والاجهزة العامة، ستكون لها كلفة اجتماعية. لكنها ستكون فعالة شرط عدم استغلالها، على ان يكون الاجماع وراء كل هذه القرارات.

محاربة الفساد والاهمال والتراخي داخل الادارة لا ينبغي ان تعوقها الخلافات السياسية، علما ان ديمagogية السياسيين تمنع المعالجات المطلوبة لازالة العوائق القائمة على طريق الانطلاقة الاقتصادية.

لقد اعتاد السياسيون منذ الاستقلال حتى اليوم على الحلول محل الادارة، وغالبا محل القضاء او سلطات الرقابة، لتسوية كل القضايا لاسيما الدسمة منها. لذا فرضت تسويات غير منطقية لمحاولة الخروج من بعض المأزق السياسية التي يرتكبها هؤلاء السياسيون، علما انها باتت تشكل اليوم سببا من اسباب تفكك الادارة.

هذا التداخل يعرض تصحيح حسابات المؤسسات العامة الواقعة كلها في عجز مرهق، للخطر. اذ ان السياسيين لا يكتفون بتقاسم السلطة السياسية، بل يتقاسمون الادارة العامة عبر انصارهم ومستشاريهم، والتشكيلات القضائية، وما التعيينات في مصرف لبنان الاخير دليل على ما نشير اليه. لقد حققت هذه الممارسات اضرارا بالغة وجسيمة بالمالية العامة وصدقية الوطن، فيما لا يبدو في الافق انه يمكن ازالتها، ما سيبقي على العجز والهدر، وصولا لا سرح الى الافلاس.

عودة الصدقية الى البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفق تقارير مؤسسات دولية، لا تتطلب فقط اصلاحا سياسيا وتعديل قوانين وتغيير مراكز، بل تحتاج وبكل صدق الى خروج السياسيين الحاليين الموجودين منذ آمام طويلة في سدة المسؤولية، من ملعب الدولة ليحل محلهم سياسيون شباب يتمتعون بمؤهلات شخصية وعقلية وثقافية وعلمية الى جانب العناصر الدبلوماسية. هذا الامر لا يتوافر الا ضمن فئة صقلتها الايام والخبرة، وتتمثل في الهيئات المالية والصناعية وصناعة المعرفة وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تسعى الى حماية لبنان من كل الصعوبات، وتواجه بما لديها من قدرات لمنع تدهوره الى اسفل القاع، وتسعى ايضا الى المحافظة على سمعته في الخارج. وهي تبعد الشكوك عن كل الحلول التي تطرح من اجل ابعاد الاحباط الذي اصاب جميع اللبنانيين، وانهاء النزاع المتفاقم بين السياسيين الذي ادى الى قيام ادارات موازية لادارات الدولة، والتصرف ماليا خارج امكانيات الدولة، ما اوقع لبنان في فخ المديونية والعجز.

يعتقد البعض ان لبنان قد يتمكن من الخروج تدريجا من الازمة الصعبة التي يعيشها. فالحكومة تقوم بخطوات يعتبرها البعض بطيئة، لكنها تشير الى تلمس بعض الايجابيات التي ربما ستظهر في القريب العاجل. ويبقى اهم ما يميز هذه الحكومة، اعترافها منذ البداية بحساسية الوضع، وتعاملها معه بشفاافية وعلمية، واضعة الجميع امام مسؤولياتهم.

مزيد من الفوضى، ام يمكن الحكومة باعتبارها مستقلة الاخذ بالاعتراض على كل ملف سواء من حلفائكم او معارضيتكم؟
□ ليس هناك خلاف بالمعنى المطلق حول اي ملف اقتصادي يطرح داخل مجلس الوزراء، بل ثمة تعدد في الاراء وهو غنى يساعد على الانفتاح لدرس كل الملفات من دون استثناء، سواء لناحية التغييرات التي طرحت او لجهة موضوع الكابيتال كونترول او اي ملف آخر، لذلك فان المناقشات تمثل عاملا ايجابيا يؤكد الحرية المطلقة لجميع الوزراء في مناقشة الملفات المطروحة.

■ متى ستعطى الاولوية والسرعة في تنفيذ الاصلاحات المطلوبة من الدول المانحة او من صندوق النقد الدولي قبل تقديم اي دعم مالي للبنان، وتحديد تلك المتصلة بالكهرباء والاتصالات والمعابر والمرافق العامة؟

□ لدى العالم اليوم اهتمام اولي بوباء الكورونا وبتبعاته ثانيا على الوضع الاقتصادي عموما، وعلى المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية خصوصا. اما في ما يتعلق باداء الحكومة تجاه وباء كورونا، فقد كان ايجابيا باعتراف الداخل والخارج، كذلك بالنسبة الى تبعات الوباء تجاه القطاعات الاقتصادية. اذ اتخذت الحكومة اجراءات اجتماعية عبر تخصيص مبلغ 400 الف ليرة لكل اسرة شهريا، اي ما يعادل 800 مليار ليرة سنويا. كذلك بالنسبة الى القطاع الصحي، تقرر تأمين المستحقات للمستشفيات والبالغة قيمتها 450 مليار ليرة، والاخذ في الاعتبار موضوع الفقر في لبنان، خصوصا ان 50 في المئة من اللبنانيين اصبحوا يعيشون تحت خط الفقر. تجاه هذا الامر، استطعنا الحصول على قرض بقيمة نحو 500 مليون دولار من اجل تأمين الدعم المالي للفقراء في المرحلة المقبلة. هذه هي الاجراءات التي تقوم بها الحكومة في المرحلة الاولى، في ما يتعلق بمكافحة وباء كورونا ومحاربة

جانب الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة، فضلا عن الاستماع الى آراء الخبراء الاقتصاديين وملاحظاتهم عليها. وقد ارسلت الخطة الى جميع الوزراء لابداء الرأي. وستؤخذ كل الاراء في الاعتبار لتعديل خطة الحكومة، مع التأكيد ان هذه الخطة اعدتها مستشارون في رئاستي الجمهورية والحكومة ووزارة المال.

■ هل تؤشر الخلافات التي ظهرت الى العلن حول الملفات الاقتصادية الى

□ ليست خطة جديدة بل هي الاساسية. اذ اعتبر رئيس الحكومة حسان دياب انها قابلة للدرس ولابداء الملاحظات عليها من

اقتصاد

تواصلنا مع
صندوق
النقد ايجابي.

◀ الفقر. اما في ما يتصل بالوضع الاقتصادي، فقد اتخذت عددا من الاجراءات، اولا لجهة الاستيراد فهي اعفت كل المعدات الطبية المتعلقة بكورونا من الرسوم الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة. ثانيا مددت الحكومة مهل تسديد كل المدفوعات الضريبية. ثالثا تمكنت وزارة المال من خفض معدلات الفوائد على التسليفات، سواء لناحية خدمة الدين ما بين 2 و3 نقاط التي تؤدي الى وفر في خدمة الدين العام تتراوح بين 500 مليار ليرة و600 مليار، وانعكاس ذلك على خفض فوائد التسليفات بين 3 و4 نقاط، وهي احدى النقاط الاساسية التي يحتاج اليها القطاع الخاص كي يتمكن من مواجهة التبعات التي يعيشها اقتصاديا وماليا واجتماعيا، فضلا عن دعم القطاعات الانتاجية مثل الصناعة والزراعة كي تتمكن من التحرك في ظل الوضع القائم. قدمت

”
50% من اللبنانيين
اصبحوا يعيشون تحت
خط الفقر
وباء كورونا يعتبر حربا
على الاقتصاد العالمي
وانعكاساته الدولية
“

الحكومة ايضا مساعدات لدعم زراعة القمح وغيرها من الحبوب، كما تسعى بكل طاقتها الى حماية القطاعات الانتاجية والمؤسسات التجارية. اما بالنسبة الى الاصلاحات الاخرى، فهي تقوم بها ولكن ببطء شديد جدا. الاصداء التي تلقته

الحكومة سواء من الدول المانحة او تلك المشاركة في المؤتمرات الدولية كانت ايجابية لجهة الخطة المالية، وان الخطوات الاخرى التي تقوم بها الحكومة جيدة لكنهم يأملون في خطوات اكبر. اما لناحية صندوق النقد الدولي الذي اطلع على بنود الخطة ودرسها، فكان رده ايجابيا ومثنيا عليها. لذلك اكدت ان الخطة هي خطة الحكومة. نحن نتواصل مع صندوق النقد للحصول على ملاحظاته وارائه، وقد درسنا هذه الملاحظات وفق وضعنا وتطلعاتنا المحلية الملائمة لوضعنا. كانت الاصداء الاولية للصندوق جيدة، مع ابداء بعض الملاحظات.

■ على ماذا ركزت ملاحظات صندوق النقد؟
□ اعتبر الصندوق ان الاصلاحات البنوية غير كافية لجهة ايلاء المؤسسات العامة الاهتمام

اللازم. الخطوات التي تقوم بها الحكومة جيدة، لكنهم يأملون منها القيام بخطوات عملية اكبر لجهة الاصلاحات التي ينتظرونها.

■ تحدثت رئيس الحكومة عن اتصالات تقوم بها وزير المال مع صندوق النقد الدولي. هل يعني ذلك عودة الحياة الى دور الصندوق لاستقطاب الدعم الدولي للبنان، والحصول على مساعدة الدول المانحة؟
□ كان الاتصال الاخير مع صندوق النقد عندما ارسلت اليه الخطة وقد رد ايجابيا، لذلك اكرر القول انها خطة الحكومة اللبنانية وتواصلنا مع الصندوق هو للوقوف على رأيه وملاحظاته، وقد درسنا هذه الملاحظات بما يتناسب مع الوضع الداخلي.

■ لم يرد في الخطة قرار نهائي عن الجهة التي سيتعامل معها لبنان لاضفاء صفة الصدفية والضمان لاستقطاب المساعدات من الدول المانحة؟
□ تواصلنا مع صندوق النقد ايجابي، ونحن ننتظر نتائج درسه للخطة لتنفيذ ايجابية الصندوق.

■ هل تم تعديل بنود الخطة؟
□ الخطة موجودة، ولكنها اخذت في الاعتبار الملاحظات التي قدمتها الهيئات الاقتصادية والنقابات والخبراء، وادرجتها في بنودها.

■ يبدو ان الاتجاه من خلال مسودة الخطة هو استسهال فرض الضرائب ومس جيوب الناس مجددا وهو من الاشارات السلبية. هل سيؤدي ذلك الى دمار اجتماعي قبل الدمار الاقتصادي؟

□ اشارت التوقعات الى انكماش اقتصادي نسبته 12 في المئة عام 2020. لذلك على الحكومة ان لا تفرض اي اجراء ضريبي لانه سيزيد من الانكماش والاعباء ومن مشاكل الطبقات الاجتماعية. هذه الخطة تمتد الى خمس سنوات، وتطبيق الاجراءات

الضريبية ليس فوريا، يمكن ان تطبق بعد سنوات خصوصا بعد تحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، عندها تفكر الحكومة في تطبيقها. اذا، تدرج هذه الاجراءات ضمن رؤية الحكومة للسنوات الخمس المقبلة.

■ تتوقع الخطة عودة النمو الى الارتفاع اعتبارا من عام 2024، هل تعتقد ان الاقتصاد يحتمل هذه الفترة الطويلة لاعادة انعاشه؟ الا يستدعي الوضع افكارا جديدة لتقصير فترة التعافي خصوصا وان تداعيات كورونا ستعمق الازمة؟

□ الخطة تقدم تقديرات قابلة للتعديل في المرحلة المقبلة. اذا تطور المناخ العام الداخلي في شكل ايجابي، بمعنى اذا استفدنا من الدعم الدولي في الفترة المقبلة، فهذه التقديرات ستتغير، خصوصا وانها اتت في ظل التطورات الداخلية ووباء كورونا الذي يعتبر مثابة حرب على الاقتصاد العالمي وانعكاساته الدولية. التغييرات واردة وفق ما يحصل من تداعيات تطاول الواقع الاقتصادي في المنطقة وفي الداخل اللبناني.

■ اعلنت في اكثر من مناسبة ان التعيينات المالية من صلاحياتك، لماذا لا يتم التنسيق في شأنها مع حاكم مصرف لبنان؟ الا يفترض ان يكون للحاكم دور في هذا الموضوع؟

□ انا اطبق المادة 18 من قانون النقد والتسليف التي تنص على ان يقترح وزير المال اسماء نواب الحاكم، بعد استشارة حاكم مصرف لبنان. الهدف من كلامي هو فقط تطبيق القانون.

■ مصرف لبنان يخضع لرقابة وزارة المال من خلال مفوض الحكومة. لكن يبدو ان هناك تغييبا متعمدا لهذا الدور، كيف تنظرون الى هذا الوضع؟

□ بالتأكيد. لكن هذا الواقع يعود الى سنوات سابقة. اذ لم يتم تعيين مفوض

حكومة بالاصالة بل تم بالتكليف. يفترض على الحكومة اليوم اتخاذ اجراء قانوني لتعيين المفوض لتفعيل دوره في شكل كبير.

■ هذه المخاوف تتسحب على القطاع المصرفي، فكيف تقراً الحديث المتداول عن اعادة هيكلية القطاع؟

□ الخطة تلحظ موضوع اصلاح المالية العامة، واعادة هيكلية الدين العام باليرة وبال دولار، واعادة هيكلية القطاع المالي سواء من ناحية القطاع المصرفي ومصرف لبنان، واصلاحات بنوية لتحفيز النمو الاقتصادي. هذه البنود الرئيسية للخطة، ومن الطبيعي ان يتم التركيز في المرحلة المقبلة على اجراءات لاصلاح القطاع المالي.

■ مشكلة المشاكل اليوم تتمثل في انخفاض سعر صرف الليرة الى مستويات متدنية جدا، قد لا يعود ينفع معها اية خطة انقاذ، فما هي طرق معالجة هذا الامر؟

□ يتوقف سعر الليرة على العرض والطلب وعلى تحسين البيئة الداخلية للاعمال من الناحيتين المالية والاقتصادية. لا شك في ان تحسن التواصل مع المجتمع الدولي في المرحلة المقبلة يشكل عامل ثقة في لبنان، ما يؤمن تدفقات مالية تساعد على تحسين وضع الليرة، وكذلك ثقة المواطن وعدم خوفه على امواله المودعة في المصارف.

■ هل تعيد الخطة الموضوع الثقة في لبنان؟
□ الخطة هي خطوة ايجابية في المرحلة المقبلة لانها تجلب معها الدعم الدولي.

■ طرحت افكار لانشاء صندوق سيادي تدرج فيه اصول الدولة اللبنانية من املاك ومرافق عامة، هل تملك الدولة تصورا لما تملكه من عقارات؟

□ هذا الموضوع هو من الافكار المطروحة لانشاء صندوق سيادي لاملاك الدولة العقارية، كونه يعتبر كضمان للمرحلة المقبلة. ع. ش.